الصباح AL-SABAH

أكد انه سيوضح تفاصيلها تفاصيلها بالجلسة القادمة

الغانم: الأغلبية الخاصة بالتصويت على تأجيل استجوابات الخالد تحققت

رئيس مجلس الأمة أعلن تسلمه استجوابين الأول لرئيس الوزراء والثاني لوزير الصحة

الغانم يعلن توضيح موضوع الاستجواب في الجلسة المقبلة

المجلس يوافق على التأجيل

رئيس الوزراء يواجه سيلا من الاستجوابات ويطلب تاجيلها

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الأغلبية الخاصة المطلوبة في التصويت على تأجيل استجوابات سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء تحققت في جلسة أمس لافتا الى أنه سيقوم بتوضيح تفاصيلها في الجلسة القادمة.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة «فيما يتعلق بالجلسة وأحداث اليوم» أمس» سأتحدث إن شاء الله في الأيام القليلة القادمة بوضوح عن كثير من الأمور وعن المشهد السياسي الحالي».

وأوضح الغانم «هناك من يقول إن التصويت على تأجيل استجوابات رئيس الحكومة هو 29 من 33 أو 34 هذا التصويت الذي ذكرته كان أثناء المشادة التي حدثت للأسف لكن الأمين العام أبلغني أن هذا الرقم غير سليم والرقم السليم هو الموجود بالمضبطة وسترونه في تسجيل الجلسة وهو 33 من 34 وهذه هي الأغلبية الخاصة».

وأوضح الغانم أنه «فيما يتعلق بوجوب أن يكون التصويت على تأجيل الاستجواب نداء بالاسم سأوضح هذا إن شاء الله بالجلسة القادمة».

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم تسلمه استجوابين الأول مقدم من النائبين الدكتور أحمد العازمي وسعود أبوصليب موجه إلى وزير الصحة الدكتور باسل الصباح بصفته والثاني مقدم من النائب مساعد العارضي موجه إلى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء بصفته.

وقال الغانم في تصريح صحفي إنه وفقا للاجراءات اللائحية تم إبلاغ رئيس الحكومة ووزير الصحة بالاستجوابين.

وكان سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء أكد أن الحكومة احالت أمس الثلاثاء برنامج عملها الى مجلس الامة وتم ايداعه في الامانة العامة لمجلس الامة.

وقال سمو الشيخ صباح الخالد في مداخلة له في نهاية جلسة مجلس الامة العادية اليوم ان «مشروع قانون بفتح اعتماد تكميلي قيمته 600 مليون دينار مكافآت للصفوف الاولى في مواجهة فيروس كورونا تم توقيعه من سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسوف يحال الى مجلس الامة بأقرب وقت حتى نستطيع الوفاء بالتزامنا تجاه من يقف في مواجهة الخطر».

واعرب الخالد عن شكره لرئيس واعضاء مجلس الامة على «الانجاز» الذي تحقق بجلسة مجلس الامة اليوم معربا عن أمله ان تفيد القوانين التي اقرت اليوم البلاد والمواطنين.

جانب من الجلسة

الغانم حسمها

وفي تصريح له عقب جلسة المجلس أمس، والتي شهدت أيضا تأدية رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، اليمين الدستورية، وذلك لمباشرة أعمالهم في مجلس الأمة وفقا للمادة «91» من الدستور ، رغم مقاطعة عدد كبير من النواب الجلسة أثناء أداء الحكومة القسم، قال الغانم : «فيما يتعلق بالجلسة وأحداثها، فإنني سأوضحها في الجلسة المقبلة، كما سأتحدث إن شاء الله في الأيام القليلة المقبلة بوضوح، عن كثير من الأمور وعن المشهد السياسي الحالي عموما».

أضاف : «هناك من يقول إن التصويت على تأجيل استجوابات رئيس الحكومة هو 29 من 33 أو 34، هذا التصويت الذي ذكرته كان أثناء المشادة التي حدثت للأسف، لكن الأمين العام أبلغني أن هذا الرقم غير سليم، والرقم السليم هو الموجود بالمضبطة وسترونه في تسجيل الجلسة وهو 33 من 34، وهذه هي الأغلبية الخاصة».

وأوضح الغانم أنه «فيما يتعلق بوجوب أن يكون التصويت على تأجيل الاستجواب نداء بالاسم، سأوضح هذا إن شاء الله في الجلسة المقبلة»

من جهة أخرى أعلن الرئيس الغانم عن تسلمه أمس استجوابين، الأول مقدم من النائبين الدكتور أحمد مطيع العازمي وسعود أبو صليب لوزير الصحة الدكتور باسل الصباح، والثاني من النائب مساعد العارضي لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد.

وذكر الغانم في تصريح له أمس، أنه وفقا للإجراءات اللائحية تم إبلاغ رئيس الحكومة ووزير الصحة بالاستجوابين.

من جهته أكد سمو رئيس مجلس الوزراء ، في كلمة له بعد انتقال مجلس الأمة إلى بند الاستجوابات، أن «أمامنا عمل ومصلحة عليا للبلد وملفات يجب أن نوليها ما تستحقه من أهمية، ونظرا لوجود العديد من الملفات العالقة المهمة والشائكة التي تحتاج إلى جهد وتفان وتعاون».

وقال سموه أن «من هذه الملفات الصحة والاقتصاد والتعليم والإسكان والتوظيف ومكافحة الفساد، وغيرها من الملفات المهمة التي بحاجة إلى وقت كاف لحلها».

أضاف: «نحن على نهاية دور الانعقاد الحالي لذلك فإنني أطلب تأجيل الاستجوابات المقدمة والمزمع تقديمها لي، إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني لحل العديد من هذه الملفات ولتحقيق ما فيه مصلحة البلاد والعباد».

وتابع سموه :»لقد أكدت في السابق مرارا وتكرارا بأنني مؤمن بالديمقراطية ومتمسك بها ومرحب دائما بالرقابة الإيجابية الفعالة من قبل مجلس الأمة على أعمال السلطة التنفيذية».

وأشار سمو رئيس مجلس الوزراء إلى تقديم النواب استجواب له، بعد خمسة أيام من أداء القسم أمام سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، إضافة إلى تقديم استجواب آخر أمس الاثنين قبل أداء القسم أمام مجلس الأم،ة فيما أعلن نائب آخر أن الاستجوابات تلو الاستجوابات.

وأكد سمو رئيس مجلس الوزراء «أن الاستجواب حق ثابت للنائب، إلا أن الدستور ومذكرته التفسيرية واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقرارات المحكمة الدستورية نظمت بوضوح شروط وضوابط الاستجواب، وبغاية استهدافه للمصلحة العامة وعدم عرقلة العمل والإنجاز وافتعال الأزمات لتحقيق أهداف خاصة».

وزاد سموه : «أكدت سابقا بأنني لست من طلاب الكراسي والمساءلة الموضوعية الحقة لا تخيفني، وقد ذكرت في أكثر من مناسبة لا لإحالة الاستجواب إلى المحكمة الدستورية أو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية، أو مناقشته في جلسة سرية، إلا أن ذلك لا يعني عدم تمسكي بالضوابط الدستورية المقررة للاستجواب».

إلى ذلك أكد سمو رئيس مجلس الوزراء، أن الحكومة أحالت أمس الثلاثاء برنامج عملها إلى مجلس الأمة وتم ايداعه في الأمانة العامة للمجلس.

وقال سموه : إن «مشروع قانون بفتح اعتماد تكميلي قيمته 600 مليون دينار مكافآت للصفوف الأولى في مواجهة فيروس كورونا، تم توقيعه من سيدي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وسوف يحال إلى مجلس الأمة بأقرب وقت حتى نستطيع الوفاء بالتزامنا تجاه من يقف في مواجهة الخطر».

وأعرب سمو الشيخ صباح الخالد عن شكره لرئيس وأعضاء مجلس الأمة على الإنجاز الذي تحقق بجلسة المجلس أمس، معرباً عن أمله أن تفيد القوانين التي أقرت اليوم البلاد والمواطنين.

جلسة إنجازات

ونص القانون على أن يؤجل سداد الالتزامات المالية المستحقة على من يرغب في ذلك من المواطنين لدى الجهات التالية: صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين ، صندوق دعم الأسرة، المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية، بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وتصدر هذه الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

كما تضمن أن يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي، لمن يرغب في ذلك من المواطنين المستحقين. ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

ونص القانون كذلك على أن تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين في ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ويجوز بقرار من الجهات المعنية في تطبيق أحكام هذا القانون تمديد المدة لستة أشهر أخرى.

كما أقر مجلس الأمة بالمداولتين الأولى والثانية مشروع قانون بشأن دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات جائحة «كورونا»، وأحاله إلى الحكومة.

وفي خطوة مهمة جدا باتجاه تعزيز مناخ الحريات في البلاد، وافق مجلس الأمة بإجماع الحضور في المداولتين الأولى والثانية، على تعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، وإلغاء الحبس الاحتياطي على من يمارس حقه في التعبير عن رأيه.

ووافق المجلس كذلك على التعديلات المقترحة على قانوني المطبوعات والنشر والمرئي والمسموع .

تتمات

« ما فيكم رجال »

وتطايرت كلمات السباب والشتائم في أكثر من اتجاه، إلى أن تمكن النواب الذين أرهقوا بالفعل وهم يحاولون إبعاد الطرفين عن بعضهما ، من إنهاء الشجار ووضع حد له ، لتعود الجلسة عقب الاستراحة الإجبارية للانقاد مجددا ، ومناقشة ما تبقى من جدول أعمالها.

السلطتان تؤبنان

باسمه ونيابة عن أعضاء المجلس، بالعزاء والمواساة لأسرة الفقيدين وللشعب الكويتي سائلاً المولى عز وجل أن يتغمدهما بواسع رحمته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

وقال في كلمة له مؤبنا الراحل بدر العجيل: « فقدت الكويت قبل أيام واحدا من روادها ورجالها المخلصين، وهو العم بدر ضاحي العجيل الذي شغل المقعد النيابي وحظي بتمثيل مجلس الأمة في الفصل التشريعي الثالث عام 1971».

وعدد الغانم مناقب الراحل قائلا «كان الفقيد قامة قانونية كويتية بارزة حيث كان أول نائب عام بالكويت في أوائل ستينيات القرن الماضي إضافة إلى دوره النيابي والسياسي، حيث عرف عنه الرزانة السياسية وإخلاصه وتفانيه في العمل لما فيه خير الوطن والمواطنين».

كما أبن الرئيس الغانم النائب الأسبق الراحل باسل سعد،قائلا إن «الراحل شغل المقعد النيابي وحظي بتمثيل الأمة في الفصل التشريعي العاشر عام 2003 «، مضيفاً أنه «برغم قصر تجربة الفقيد البرلمانية إلا أن أثرها كان كبيراً فقد كان الفقيد مثالاً للسياسي الخلوق والبرلماني المخلص».

بدروها أبنت الحكومة ممثلة بوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص الفقيدين الراحلين، كما أشاد الحريص بمناقبهما وتفانيهما في العمل بإخلاص خلال فترة تمثيلهما الأمة داخل قاعة عبدالله السالم.

نواب : تأجيل

ما حدث في جلسة الثلاثاء «ممارسات غير دستورية وغير لائحية»، مشددا على أن قرار تأجيل الاستجوابات باطل بطلانا مطلقا ولا قيمة له دستوريا أوا لائحيا، ، فيما أكد النائب أسامة الشاهين أن تأجيل الاستجوابات يعد مخالفة لمبادئ الديمقراطية وقواعد العدالة ، ورأى إن هذا التأجيل «باطل ويعطل الإرادة الشعبية» .

من جهته استغرب النائب حمدان العازمي قرار تأجيل الاستجوابات المقدمة لسمو رئيس مجلس الوزراء،مؤكدا أنه «لا يمكن أن يستمر التعاون مع الحكومة».

وقال مبارك الحجرف: «إننا لسنا أعداء للدولة أو الحكومة ، ولكننا ضد أي إساءة للدستور، مؤكدا أنه «سيكون مؤيدا لأي استجواب في القادم من الأيام لرئيس الوزراء».

في السياق نفسه أعرب النائب سعود بو صليب عن استيائه من تأجيل الاستجوابات الموجهة إلى سمو رئيس الوزراء ، ودعا النائب حمد روح الدين سمو رئيس الوزراء، إلى مواكبة التغيير الذي حدث في انتخابات مجلس 2020، فيما أكد النائب أحمد مطيع أن الاستجواب الذي تقدم به مع النائب سعود بوصليب لوزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، سيكشف للجميع الفساد في الوزارة ، معلنا أنه يؤيد كل الاستجوابات التي ستقدم ضد رئيس الوزراء.

خلو مقعد

بتاريخ 5 ديسمبر 2020 في الدائرة الخامسة» ، و»ثانيا : عدم صحة عضويته بالمجلس.. ثالثا : مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة الانتخاب مجددا في الدائرة الخامسة، لشغل المقعد النيابي الذي حصل عليه».

العارضي : استجوابي

الداخلية لمجلس الأمة يرجى التفضل بتوجيه الاستجواب المرفق لسمو رئيس مجلس الوزراء بصفته مع التكرم باتخاذ الإجراءات المقررة في هذا الشأن.

وجاء في نص الاستجواب أنه «لما كان التعاون بين السلطات التزاما سياسيا وواجبا دستوريا وأصلا من أصول إدارة الشؤون العامة، فإن هذه المعطيات لم تكن تلقى اهتماما وحرصا من قبل سمو رئيس الوزراء.

وبالرغم من تعمد سمو رئيس مجلس الوزراء التعطيل لم يراع الرأي العام أو مواقف القوى والفعاليات السياسية في اختياراته أو في بياناته الرسمية ضاربا بعرض الحائط توجهات الرأي العام في الشارع الكويتي وما ينشأ عن ذلك من خلق أجواء للرفض والاعتراض مؤكدا نهجا غير مألوفا في الممارسة السياسية، وإن لم يعلن أو يصرح برغبة متجذرة لديه بأن الإرادة الشعبية ليس لها محل للتقدير او الاعتبار عنده وقد تعمد تعطيل للجلسات على النحو الذي يعلم الجميع مداه وأثره.

وبناء على نص المادة «100» من الدستور والتزاما بقسمنا الدستوري الذي حملنا المسؤولية السياسية في الرقابة والتشريع، نتقدم بالاستجواب التالي لسمو رئيس الوزراء بصفته، من المحور التالي: «تعمد رئيس الوزراء تعطيل أعمال السلطة التشريعية».